الأزمة السورية و ((حالة الاستثناء)) من ربيع الثورات العربية

م.م.حيدر زاير العامري

مقدمة :

لابد من الألتفات الى المرحلة التي سبقت إندلاع شرارة الثورات العربية , والتي بدأها شابٌ تونسي بأضرام النار في نفسه[1] – إحتجاجاً على الواقع الذي يعاني منه في المجال الأقتصادي – والذي بدا أنَّ هذا سبباً ظاهرياً – ولكنه يستبطن أسباباً اخرى أكثر عمقاً وأهمها السبب السياسي المتعلق بمسؤولية الأنظمة السياسية القائمة عمّا يُعانيه ذلك الشاب , والذي يمثل رمزاً لمعاناة الشريحة الشبابية في بلده وكذلك في البلدان العربية الأخرى , هذا من جانب , ومن جانبٍ أخر لم يكن هناك إهتمام دولي بما قامت به تلك السلطات المستبدة تجاه شعوبها , بأستثناء أصوات ضعيفة لبعضِ المنظمات حول إنتهاكات حقوق الأنسان في تلك البلدان , والتي لم تترك لها مجالاً مؤثراً سياسات الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية .

وأما ماقامت به الولايات المتحدة الأمريكية بتهديد أو بأستهداف بعض الأنظمة السياسية القائمة في بعض الدول العربية ودول العالم الثالث – كما حدث مثلاً للعراق أو ليبيا أو إيران – لم يكن الدافع الحقيقي ورائه هو حقوق الشعوب

ومعاناتها من تلك الأنظمة , بقدر تهديد تلك الأنظمة للمصالح الحيوية للولايات المتحدة في تلك المناطق .

ولذلك مايمكن الأشارة إليه هنا أن تلك الثورات التي إندلعت كانت معظم أسبابها داخلية , أكثر من كونها أتت بدوافع وتخطيط خارجي – كما تروّج بعض الأنظمة السياسية المتضررة من تلك الثورات , وإذا كان هنالك إحتمال للعامل الخارجي فهو في مجال مدى تأجج تلك الثورات أو الاحتجاجات ومحاولة مدى التحكم في مآلاتها ونتائجها إن أمكن .

ففي تونس مثلاً , كان نظام ((بن علي)) الذي إستمر لأكثر من (٢٣) عاماً قد حظِي بعلاقات جيدة ودعم كبير من فرنسا ورؤساها المتعاقبين ((جاك شيراك)) وحتى ((ساركوزي)) [٢] , وكذلك لايخفى على كل متتبع معرفة الدعم الذي حظي به الرئيس المصري ((حسني مبارك)) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حتى في أثناء الحروب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة , ولاسيما حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ضد العراق (حرب تحرير الكويت) .

ورُبما الكلام نفسه ينطبق على أنظمة سياسية أخرى عربية كالبحرين[٣] مثلاً التي تتواجد على أراضيها أكبر قاعدة أمريكية في المنطقة , أو المملكة السعودية التي عدتّها الولايات المتحدة ضمن مصالحها الحيوية , وهَذا ما أكدّه الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ((كترومان)) و((نيكسون)) و((ريغان)) وحتى عهد ((جورج بوش الأب والأبن)) [٤] ومازالت المملكة السعودية جاهدة تسعى في الحفاظ على تلك العلاقة حتى رئاسة الرئيس الأمريكي الحالي ((باراك أوباما)) .

ومن بين ذلك تبقى ربما حالة الأستثناء الوحيدة بين الدول العربية هي ((سوريا)) التي مثلت دولة الممانعة من خلال إحتفاظها بعلاقات إستراتيجية مع

إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وحتى الأن , فضلاً عن عدم إنسياقها أو إنصياعها التسويات العربية – الأسرائيلية التي شهدتها حُقبة التسعينيات من القرن الماضي كأتفاقية موسكو , أوسلو , وادي عربة ... وغيرها) [٥] . من اتفاقيات التسويات العربية – الأسرائيلية في تسعينيات القرن العشرين ويمكن مناقشة الوضع السوري في ظل ماتشهده المنطقة العربية في وضعها الراهن وما أطلق عليه بـ ((ربيع الثورات)) من خلال النقاط التالية :

أولاً: المشتركات بين النظام السوري والأنظمة السياسية العربية الأخرى:

لايخفى أن هناك عوامل مشتركة متعددة بين النظام السوري القائم وبين كثير من الأنظمة السياسية العربية الأخرى , لاسيما الأنظمة التي طالها ربيع الثورات كمصر وليبيا وتونس , فضلاً عن النظام العراقي الذي أسقطته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحرب المباشرة في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ .

ويمكن الأشارة الى أهم المشتركات بما يلي :

أ- إن معظم الأنظمة السياسية العربية – وبضمنها سوريا – قامت بعد حركات التحرر والأستقلال على أحدى شرعيتين أما الشرعية الملكية (الوراثية) أو الشرعية العسكرية الأنقلابية[٦] والتي سعت الشرعية العسكرية فيما بعد الى التحول الى النمط الوراثي – كما سعى رئيس النظام المصري حسني مبارك جاهداً الى تهيئة ولده (جمال) , ولكنه لم يتمكن من ذلك إذ داهمته الثورة المصرية في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ , وكذلك حاول الرئيس الليبي القذافي ذلك , أو كما أراد الرئيس السوري حافظ الأسد قبل رحيله من تهيئة ولده بشّار , وقد نجح في ذلك ؛ وبالتالي فبالرغم من الأختلاف في أساس الشرعية التي إستندت عليها الأنظمة السياسية , إلا أنها سعت في الآخر الى

سلوك متشابه أو متقارب وهو سلوك التوريث (الملكي – الإنقلابي) على حدٍ سواء .

هَذا الخلل في أساس الشرعية الذي أستندت عليه تلك الأنظمة وماتبعه من آثار , تسبب بحالة من الأحباط واليأس لدى القوى الشعبية والمعارضة السياسية على حدٍ سواء من مدى إمكانية حدوث الإصلاح السياسي أو التغيير في الأفق المنظور .

ب– فيما يخص طبيعة تلك الأنظمة وسلوكياتها , فهي تكاد أيضاً أن تكون متشابهة أو متقاربة , إذْ عُرف عن مُعظم تلك الأنظمة بأنها أنظمة سياسية تسلطية , حاولت جاهدة سلب حريات شعوبها وتقييدها ثقافياً ودينياً[٧] , وكذلك كبحت حرية التعبير عن الرأي وأطبقت على تلك الشعوب[٨] , وجعلتها تعيش في حالة قانون (الطوارئ) لعقود من الزمن , ولاتختلف في ذلك سوريا , إذْ لم يُلغى قانون الطوارئ منذ ٨ مارس أذار ١٩٦٣ وهو تأريخ الأنقلاب الذي أوصل حزب البعث الى السلطة , ثم الدستور الذي وضعه ذلك النظام عام ١٩٧٣ والذي نصّ في مادته الثامنة على مبدأ الحزب الواحد[٩] , وحتى الوقت الراهن الذي تمر به سوريا من أضطرابات وعدم أستقرار .

ج– ومن المشتركات المهمة أيضاً , أن معظم تلك الأنظمة لم تسمح بالنشاط الحزبي التعددي في الداخل ولا بالمعارضة السياسية , ولذلك فمعظم المعارضين هم يعيشون في خارج بلادهم ,وهذا بدا واضحاً وجلياً في الحالة العراقية ماقبل سقوط نظام البعث في ٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٣ , من قبل قوات الأحتلال الأمريكية , والحال ذاته في السعودية وسوريا وليبيا ودول عربية أخرى كثيرة والذي أستمر الى مايقرب من أربعة عقود من الزمن[١٠] , ولذلك فإن أغلب قوى المعارضة السياسية في الخارج كانت لاترى في نجاح مشاريعها

الأصلاحية أو التغييرية ضد الأنظمة السياسية القائمة في بلدانها إلا بالأنصياع أو بالأنسياق وراء القوى الخارجية التي تقرر مواجهة تلك الأنظمة والسعي لأسقاطها عندما يكون هناك تقاطع للمصالح بين القوى الكبرى وتلك الأنظمة , كما حدث في العراق عام ٢٠٠٣ , وليبيا في ((ربيع الثورات)) العربية , وهذا مما يترك آثاراً سلبية دائماً على قوى المعارضة من قبيل إتهامها بالتواطئ ضد بلدانها من جانب , وكذلك سهولة قبولها للأملاءات الخارجية للقوى العظمى من جانب أخر .

ثانياً : الأختلافات مابين النظام السياسي السوري والأنظمة العربية الأخرى التي طالها ((ربيع الثورات)) أو مهددة بذلك :

فهنالك نقاط يتميز بها النظام السياسي السوري عن بقية الأنظمة , وربما يكون ذلك من عوامل القوة التي تساعد على مساندة مدى شرعية النظام أو بقائه , ومن أهم تلك النقاط :

١- يمثل النظام السياسي السوري أهم دولة عربية من دول المواجهة , أو مايُسمىَ بـ((محور المقاومة)) ضد الكيان الصهيوني (إسرائيل)[١١] , وهَذا مايُعطيه زخماً من التأييد الشعبي على المستوى الداخلي في سوريا , أو على مستوى الشعوب العربية , فهنالك ترابط وثيق بين القضية الفلسطينية التي هي بالأساس قضية الشعوب العربية – حتى وإن تخلّت أو تراجعت الأنظمة العربية عن دورها في تلك القضية – وبين الأنظمة السياسية التي تدافع عن تلك القضية , وسوريا تمثل دولة المواجهة مع لبنان (أو بالتعبير الأدق الجزء الأكبر من لبنان) ,

لاسيما أن أكبر دولة عربية وهي مصر قد تخلّت بشكل أو بأخر سياسياً عن القضية الفلسطينية .

وهذا يعُد من بين أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الى وضع سوريا على لائحة الدول التي تسعى لأستهدافها بعد العراق[١٢] .

٢- مايميز النظام السياسي في سوريا هو أنه لايمكن مقارنته مع أنظمة عربية أخرى , أي بمعنى أخر لايمكن مقارنة بشار الأسد مع صدام حسين أو معمر القذافي , وكما يذهب الى ذلك القول عبدالله الأشعل ((... لاشك أن تشويه صورة الأسد لم تصل في العالم العربي طبعاً الى بشاعة الصورة التي رسمها صدام حسين لنفسه .. ولذلك يمكن القول أنه لايوجد وجهاً واحداً للشبه بين حالتي العراق وسوريا ...)) [١٣] , كذلك لايمكن القول بأن الأنظمة العربية جميعاً – بالرغم من غياب الحريات والديمقراطية – أنها تشكل نسقاً واحداً , فلا يمكن مقارنة النظام السياسي في الكويت بالنظام السعودي . وإذا أردنا أن نقارب بين الأنظمة السياسية العربية فيمكن أن نصنفها الى أربعة مجاميع بحسب اعتدالها ومدى تسامحها تجاه شعوبها ,

*المجموعة الأولى هي النظام العراقي ماقبل عام ٢٠٠٣ والنظام الليبي.

*والمجموعة الثانية السعودية والمغرب وعمان .

*المجموعة الثالثة اليمن ومصر وتونس وسوريا .

*المجموعة الرابعة الكويت والأردن والأمارات وقطر والبحرين , ويبقى لبنان حالة إستثنائية في الأنظمة العربية من ناحية ديمقراطية النظام

وإن كانت هناك محاولات عربية للرجوع به إلى وضع ماقبل الديمقراطية .

وبالتالي وإن كان النظام الشمولي سيئاً وممقوتاً , إلاّ أنه في العالم العربي متفاوتاً , فالمجموعة الأولى هي من أسوأ النظم الدكتاتورية ثم تليها المجموعة الثانية والثالثة , ثم الأخيرة وهي أفضل بكثير مقارنة بغيرها .

٣- الميزة الثالثة والمهمة التي يتميز بها النظام السوري عن بقية الأنظمة العربية لاسيما التي طالها ((ربيع الثورات)) أنه مستهدف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل إندلاع تلك الثورات بفترة ليست بالقصيرة , وما التصعيد الأخير ضد نظام بشار الأسد إلاّ هو خطوة من بين خطوات سابقة قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية[١٤] , وهذا ماتشير أليه أيضاً وثائق وكيليكس بأن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت تمويلاً بشكل سرّي لجماعات المعارضة السورية الذي قُدِّرَ للفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٠) بما يعُادل (١٢) مليون دولار تضمنت (٦) ملايين دولار لتلفزيون (بردى) المعارض الذي بدأ بثه من لندن في أبريل/نيسان ٢٠٠٩[١٥] , ومايؤكد ذلك أيضاً ماصرح به وزير الدفاع الأمريكي (ليون بانيتا) خلال جلسة إستماع بمجلس الشيوخ في ٧ مارس/أذار ٢٠١٢ وذلك بتخصيص مبلغ (١٠) ملايين دولار للمساعدات الأنسانية لمساعدة الشعب السوري[١٦] .

ثالثاً : أندلاع الأزمة السورية والمواقف الأقليمية والدولية :

من الواضح أن معظم الأنظمة الشمولية لاتسمح بنشاط سياسي معارض في الداخل[١٧] , وإن سمحت بذلك فيكون على الأغلب أما إعلامياً لتوحي لقوى الداخل ودول الخارج بأنها تسمح للحريات السياسية , أو أنها تسعى لحسب البساط من المعارضة السياسية سواءً في الداخل أو الخارج , أو لأيهام الرأي العام الداخلي والخارجي .

والنظام السياسي في سوريا – للأنصاف – ليس بعيداً عن مثل هذه السلوكيات , ولذلك أطلقت قوى المعارضة السورية في أواخر عام ٢٠٠٥ نداءً للتغيير الديمقراطي عبر أعلان دمشق وطالبت الحكومة السورية بالسماح بالتعددية الحزبية غير حزب البعث كما طالبت بألغاء حالة الطوارئ وكذلك ألغاء قانون الأعدام رقم (٤٩) لعام ١٩٨٠ الذي يُعاقب بالأعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الأخوان المسلمين[١٨] , والظاهر أن الظروف في حينها كانت تصب في مصلحة النظام أكثر من المعارضة , لاسيما وأنها تزامنت مع تراجع المشروع الأمريكي في العراق وزيادة المقاومة المسلحة في أستهداف تلك القوات المتواجدة في المنطقة , والتي طالما ألقت الولايات المتحدة اللائمة في تصاعد الأستهداف بسبب الدعم السوري – الأيراني للمسلحين[١٩] , ثم تلاها حرب تموز على لبنان عام ٢٠٠٦ وفشل إسرائيل في حسم المعركة ضد حزب الله –

الحليف الأساس – لسوريا[٢٠] , كل ذلك وغيره من الأسباب دفعت بالنظام السوري الى عدم التفكير بجدية بالواقع السياسي الداخلي أو إجراء إصلاحات حقيقية فيه , ولاسيما إذا علمنا أنه لايختلف في حينها كثيراً عن الأنظمة السياسية القائمة في مُحيطهُ الأقليمي , ولكن بعد الذي حدث في تونس , ثم في مصر , بدأت بوادر الأحتجاجات في سوريا , إذْ أنطلقت الشرارة في ١٥ مارس/أذار ٢٠١١ في درعا جنوب البلاد والتي واجهتها الحكومة بالقوة مما أدى الى مقتل عدد من المتظاهرين تراوح عددهم بين (١٠) بحسب إدّعاء الحكومة و (١٠٠) بحسب إدّعاء المتظاهرين[٢١] , وقد حاول النظام السوري معالجة الأزمة عن طريق إصدار عفو عام عن الذين شاركوا في المظاهرات , ولكن ذلك لم يؤدِ إلا الى زيادة عدد المحتجين وأنتشار الأحتجاجات الى مدن اخرى وصلت الى أطراف العاصمة دمشق , وكان لأطراف إقليمية ودولية أثراً كبيراً في زيادة الهوة بين الحكومة والمعارضة حتى وصلت الى حد المواجهة العلنية ومازالت تتفاقم دون أن يستطيع أي من الطرفين سواءً الحكومي أو المعارضة المسلحة من حسم الصراع . ويمكن الأشارة الى ثلاث أتجاهات في هذا الصراع[٢٢] :-

الاتجاه الأول :

وقد مثلته قوى المعارضة في الخارج من خلال رفضها أية تسوية سياسية مع النظام دون رحيله أو محاكمته , وهذا ما أكدّه تنظيم "الأخوان المسلمين في سوريا" في موقفهم المعلن , إذ قال ((رياض الشقفة)) في حوار خاص له مع قناة ((فرانس ٢٤)) ((... أن الاحتجاجات في سوريا لن تتوقف ألاّ بأسقاط النظام)) كذلك أكدَّ على ان مايحصل في بلاده ((... إنتفاضة شعبية عفوية تحولت الى ثورة بسبب تصّرف السلطات السورية ...)) [٢٣] , وهُذا أيضاً نفس

الموقف أكدّه رئيس المجلس الوطني المعارض ((السابق)) قبل إستقالته برهان غليون والذي دعا فيه السوريين لخوض ((معركة التحرير)) ذاتياً إذا رفض المجتمع الدولي التدخل عسكرياً , وقال غليون في مؤتمر صحفي عقده في أسطنبول ((... إذا فشل المجتمع الدولي في تحمل مسؤلياته تحت الفصل السابع لن يكون هناك خيار أمام الشعب السوري سوى تلبية نداء الواجب وخوض معركة التحرير والكرامة ...)) على حد قوله[٢٤] .

الأتجاه الثاني :

والذي مثلته القوى الأقليمية والدولية المساندة للمعارضة المسلحة سواءً الدعم المادي أو الأعلامي أو العسكري , وقد مثل هذا المعسكر الولايات المتحدة الأمريكية (عالمياً) , وقطر والسعودية وتركيا (إقليمياً) , فيما أخذ النظام السياسي في مصر تدريجياً يميل نحو هذا المعسكر من خلال التصريحات الأخيرة للرئيس ((محمد مرسي)) في قمة عدم الأنحياز الأخيرة المنعقدة في طهران[٢٥] , والتي قوُبلت بإمتعاض شديد من ممثلي سوريا في ذلك المؤتمر , وكان لقناة الجزيرة القطرية الدور الأكبر في التحشيد الأعلامي ضد سوريا , كما فعلت كذلك ضد ليبيا , يُضاف إليها بعض القنوات العربية الأخرى التابعة للسعودية كقناة العربية , والمساعدات المالية والعسكرية التي قدمتها تلك الدول للمعارضة المُسلحة ومحاولة تهيئة مسارات أمنة لهم للدخول الى سوريا للقتال عن طريق الحدود مع بعض دول جوار سورية .

الأتجاه الثالث :

وهو الأتجاه المساند للنظام السياسي القائم ولكن يدعو الى الحوار بين السلطة والمعارضة ويؤيد إجراء الإصلاحات السياسية وقد تمثل بروسيا الأتحادية والصين عالمياً , وإيران ولبنان إقليمياً , إذْ وقفت الصين وروسيا ضد

أي قرار في مجلس الأمن يستهدف نظام بشار الأسد , فضلاً عن إرسال قطعات بحرية على الشواطئ السورية في البحر المتوسط من قبل روسيا الأتحادية , وقد صّرح نائب وزير الخارجية الروسي (غينادي غانيلوف) في ٥ يونيو/حزيران ٢٠١٢ بأن بلاده لاتشترط بقاء الأسد في السلطة كشرط مسبق على تسوية الأزمة , وأنما من خلال حوار سياسي سوري دون تدخل خارجي[٢٦] , وهذا ما أكده الرئيس الروسي (بوتين) خلال زيارته للصين في ٧ يونيو/حزيران ٢٠١٢ وأتفاق الزعيمين الصيني والروسي على أن مواقفهما تجاه سوريا لن تتغير بالرغم من الضغوط الدولية .

أما مواقف القوى الأقليمية المساندة فكان أهمها الموقف الأيراني الذي دعم وبقوة ماحصل في الدول العربية من ثورات لاسيما في مصر , ولكن ذلك الموقف تغير في سورية , إذْ هي الحليف الأستراتيجي العربي الوحيد لإيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ , ولديهما مشتركات كثيرة أهمها الموقف من الكيان الصهيوني (إسرائيل) , وعدائهما للنظام السياسي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ وكذلك موقفهما المشترك من الأحتلال الأمريكي للعراق , والمقاومة في جنوب لبنان[٢٧] , كل ذلك جعل من إيران أن تقف بقوة الى جانب النظام السوري مع الدعوة الى الأصلاح أو التصالح مابين المعارضة والسلطة .

ولابَّد هنا من القول أن موقف الحكومة العراقية من الأزمة السورية – وللأنصاف – كان من أكثر المواقف إعتدالاً فهو لم يقف الى جانب النظام السوري ولم يقف الى جانب المعارضة المسلحة , وهذا ما أكدّه مراراً رئيس الوزراء العراقي ((نوري المالكي)) بأن حكومته تقف الى جانب الشعب السوري وحقوقه ووحدة أراضيه , ولكن لا بأستعمال العنف والتخريب أو كما قامت بعض دول الجوار بتأجيج البعد الطائفي في الصراع , وأنما من خلال جدية

الحوار من قبل الحكومة السورية مع قوى المعارضة , والأفادة من التجربة العراقية في تهيئة الظروف لأجراء إنتخابات حرّة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة , بعيداً عن التدخلات الدولية التي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب الشعب السوري , والموقف نفسه أكدّه رئيس الوزراء العراقي من خلال زيارته الأخير الى روسيا . ويمكن الأشادة مّرةً أخرى بموقف الحكومة العراقية المتميز , متجاوزة بذلك ماعليها من ضغوط ومحددات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي إنتهجت سياسة معاكسة تماماً لسياسة العراق تجاه الأزمة السورية . وكذلك تجاوزت الضغط الأقليمي من إيران بأتجاه تأييد ومساندة النظام , أو الضغط الأقليمي من دول اخرى بأتجاه مقاطعة النظام السوري ومحاصرته مساومةً العراق بتحسين العلاقات معه إذا ماسار وفق هذا الأتجاه , وكان هذا الموقف المستقل للحكومة بالرغم مما يعُانيه الداخل العراقي من إنقسامات بشأن السياسة الخارجية كموقف رئيس إقليم كردستان العراق (مسعود البرزاني) الداعم للمعارضة من خلال إستضافته رئيس المجلس السوري الأنتقالي , أو من خلال محاولة الأقليم التحرك بأتجاه الحدود مع سوريا للقيام بخطوات أكثر على أرض الواقع بعيداً عن إرادة الحكومة المركزية وكذلك بعض التيارات داخل الحكومة المركزية التي تسعى أن تسير السياسة الخارجية للبلاد بغير أتجاه الحكومة .

الأستنتاجات :

مما سبق يمكن الخروج بجملة من الأستنتاجات حول مايجري في سورية من أحداث , وهي كما يلي :

١- للأزمة السورية أبعاداً دولية أكثر من كونها أزمة شرعية نظام داخليه أو مطالبة شعبية بالتحول الديمقراطي , وإن كانت تلك

المطالب ذات قيمة لايُستهان بها , لاسيما مع مايجري في المنطقة العربية من تحولات وتطورات , لايمكن أن تكون سوريا في منأى عنها .

٢- أن الأزمة السورية كشفت مدى الأزدواجية التي تتعامل بها الدول تبعاً لمصالحها لامصالح الشعوب الثائرة أو المنشقة أو المتظاهرة , وهذا مابدا واضحاً في الموقف الأمريكي حيال سوريا , إذْ في الوقت الذي تغُضْ النظر فيه الولايات المتحدة عما يجري في البحرين أو السعودية , فإنها تصُعّد من الدعم السياسي والعسكري والأعلامي ضد النظام السوري , بل حتى ماجرى في اليمن التي حاولت جاهدة لأيجاد ممر آمن للرئيس اليمني علي عبدالله صالح بعد ماعجزت عن مساندته مع حليفتها (السعودية) التي إستضافت (صالح) وعالجته عندما تعرض لأصابة في التصعيد الشعبي ضده في اليمن .

وقد واجه هذا السلوك الأمريكي بعض النقد حتى من داخل الولايات المتحدة , كما جاء في مذكرات (بول فندلي) في كتابه (أمريكا في خطر) , بقوله ((... متى تسلك حكومتنا الطريقة الأخلاقية العامة في سياسة الشرق الأوسط ...)) [٢٨] .

٣- لم يقتصر التناقض فقط حول الأزمة السورية على القوى الكبرى أو العظمى , وإنما في مواقف الدول الأقليمية أيضاً , فمثلاً تقوم السعودية وقطر بمساندة المسلحين في سوريا لمحاربة نظام الأسد , في حين أن تلك الأنظمة هي ليست بأحسن حالاً ولا أكثر مقبولية من ذلك النظام , هذا من جانب , ومن جانب أخر أنها تقف ضد نظام الأسد في سوريا وتساند المسلحين من خلال الدعم المالي والأعلامي بل حتى السلاح ,

في حين يكون موقفها على العكس تماماً في البحرين فهل ترسل السلاح والمساندة السياسية والأعلامية للنظام البحريني ضد قوى المعارضة السلمية في البحرين , وكانت أخر المحاولات إرسال "درع الجزيرة" كقوات عسكرية لمساندة النظام البحريني , أو محاولة دمج البحرين مع المملكة السعودية , أو توسيع دول مجلس التعاون الخليجي ليشمل دولاً عربية ملكية كالمغرب تتشابه إلى حدٍ كبير مع الأنظمة السياسية القائمة في دول الخليج .

٤- كذلك لم يقتصر التناقض في مواقف الدول الأقليمية على الدول العربية المساندة للمسلحين السوريين ضد نظام بشار الأسد فقط , بل هناك تناقض أيضاً في موقف الدول المساندة للحكومة السورية أيضاً ولاسيما إيران , فهي وقفت الى جانب الثورة (أو الأحتجاجات) الشعبية في مصر ضد الرئيس المخلوع حسني مبارك , وجاء هذا الموقف من أعلى سلطة في إيران , من خلال خطب المرشد "آية الله علي خامنئي" حول لاشرعية النظام المصري , في حين نرى أن الموقف قد تغير بالنسبة لسوريا عندما إمتدَّ "ربيع الثورات" الى دول الممانعة , ولذا فقد تغيّر الموقف الأيراني وإن حاولت السياسة الخارجية الإيرانية أن تكون متعاونة مع مطالب المتظاهرين في سوريا , لكنها أخفقت في أن تعطي صورة متوازنة عما يجري هناك , ثم جاء تصريح المرشد مرةً أخرى حول مايجري في سوريا بأعلانه ((... موقفنا واضح : حين تكون الحركة إسلامية وشعبية وضد الولايات المتحدة ندعمها , وفي أي مكان يكون فيه التحرك بتحريض من الولايات المتحدة والصهاينة لن نسانده ...)) [٢٩] .

٥- والملاحظ أخيراً أن نظام بشار الأسد لم يفقد شرعيته بالكامل داخل سوريا , كما هو الحال بالنسبة لنظام تونس أو مصر أو ليبيا , ولكنه في نفس الوقت لايمكن أن يستمر ذلك النظام على حاله دون أن يقوم بأتخاذ خطوات حقيقية وواضحة وشفافة على أرض الواقع ,والتي من أهمها تهيئة البلاد ومؤسساتها لقبول الخيار الديمقراطي في إنتقال السلطة سلمياً وبأشراف أطراف محايدة يرتضيها كل من النظام والمعارضة بما فيها منظمة الأمم المتحدة , حتى يستطيع الرئيس بشار الأسد تدارك الأزمة التي تمرّ بها بلاده والتي يكتنفها أهم خطرين مهمين وهما خطر التقسيم[٣٠] الذي تنعكس آثاره على المنطقة , وخطر التدويل الذي يُدخل البلاد في كلا الحالتين في حروب أهلية داخلية وحروب إقليمية لها بداية ولكن لايمكن التكهن بنهاياتها أو التحكم فيها .

٦- وأخيراً أن الأزمة السورية مجرد أن تنتهي او تُحل – سوف يكون من المتوقع – أن تنتقل الأزمة الأكبر الى دول عربية أخرى وأهمها تلك الدول التي حاولت التغطية على أزماتها الحادة والعميقة من خلال توجيه الأنظار لمواطنيها نحو سوريا , لاسيما تلك الدول التي تحاول تغطية الأزمة السورية بغطاءٍ طائفي بعيد عن أرض الواقع في سورية في حين تعاني منها بشكل واضح في داخلها, لاسيما السعودية أو البحرين أو غيرها من تلك الدول , وبالتالي فأرى أن تلك الدول تقوم بأعداد الوقود لنارٍ سوف تُضرم فيها , ولكن لم تحِن ساعة الصفر بعد وإذا كانت مصالح الدول الكبرى هي مع تلك الأنظمة [٣١] ضد مطالب شعوبها فإن تلك

المصالح من الممكن أن تتبدل أو تتغير الى العكس من ذلك , وماجرى مع النظام في مصر أوضح دليل على ذلك .

الهوامش :

١- كمال بن يونس , التهميش الشامل , عوامل أندلاع الثورة ضد النظام بن علي في تونس , مجلة السياسية الدولية , القاهرة , العدد١٨٤ , أبريل ٢٠١١ , ص٦٠ .

٢- المصدر نفسه , ص٥٨ .

٣- باراخ فانا , السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد , ترجمة : دار الترجمة , (بيروت : الدار العربية للعلوم , ٢٠٠٩) , ص٣٣٢ .

٤- مكسيم لوفايفر , السياسة الخارجية الأمريكية , ترجمة : حسين حيدر , (بيروت : شركة عويدان للنشر والطباعة , ٢٠٠٦) , ص١٦٧ .

٥- وليد سكرية , إتفاقيات التسوية العربية والأمن الإسرائيلي , مجلة شؤون الأوسط , مركز الدراسات الإستراتيجية بيروت , ٢٠١٠ , العدد ١٣٤, ص٨٣ .

٦- وصال العزاوي , الثورات العربية وأستحقاقات التغيير (دراسة تحليلية حول أسباب أنهيار النظم السياسية),مجلة قضايا سياسية , جامعة النهرين , بغداد , العدد ٢٦ , ٢٠١٢ , ص١٠٩ .

٧- عبد الفتاح ماضي , الأضطراب السياسي : سوء إدارة تفاعلات المرحلة الأنتقالية في الدول العربية , مجلة السياسة الدولية , القاهرة , العدد١٨٨, ٢٠١٢ .

٨- دينا شحاته ومريم وحيد , محركات التغيير في العالم العربي , مجلة السياسة الدولية , القاهرة , العدد ١٨٤ , أبريل ٢٠١١ , ص١٢ .
٩- عصام عبد الشافي , مجلة السياسة الدولية , القاهرة , العدد ١٨٤ , أبريل ٢٠١١ , ص٩٧ .
١٠- وصال العزاوي , مصدر سبق ذكره , ص١٥٦ .
١١- محمد خواجه , خلاصات حرب لبنان واستيراتيجيات الصراع , مجلة شؤون الأوسط , بيروت , ربيع ٢٠٠٧ , العدد ١٢٥ , ص١٢٦ .
١٢- محمد أحمد النابلسي , أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير , (بيروت : دار الفكر العربي , ٢٠٠٧) , ص٢٠٧ .
١٣- عبدالله الأشعل , المؤامرة القانونية على سوريا , (القاهرة : دار نصر للطباعة , ٢٠٠٦) , ص١٤٠ .
١٤- ينظر تفاصيل المشروع الذي تقدمت به (ألينا روس ليتنن) رئيسة اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط بأسم (مشروع قانون تحرير لبنان وسورية) والذي نشرته صحيفة الشرق الأوسط اللندنية (الكونكرس رقم ١٠٩ الدورة الأولى – رقم القانون ١١٤١- مجلس النواب الأمريكي) , نقلاً عن محمد أحمد النابلسي , مصدر سبق ذكره , ص٢١٤ .
١٥- علاء سالم , أدوار متقاطعة تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية , المجلة السياسية الدولية , القاهرة , العدد ١٨٨ , ابريل ٢٠١٢ ,ص١١٥ .
١٦- المصدر نفسه , ص١١٥ .

١٧- حميد حمد السعدون , رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي , مجلة دراسات دولية , جامعة بغداد , العدد ٥٠ , تشرين الأول ٢٠١١ , ص٣٨ .

١٨- عصام عبد الشافي , مصدر سبق ذكره , ص٩٧ .

١٩- بشير عبد الفتاح , أمريكا وإيران ... مواجهة أم مصالحة , مجلة السياسة الدولية , القاهرة , العدد ١٦٠ , أبريل ٢٠٠٥ , ص١١٦ .

٢٠- أحمد أبو هدية , الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان , مجلة شؤون الأوسط , بيروت , العدد ١٢٣ , ٢٠٠٦ , ص٥٣ .

٢١- WWW.France٢٤.Com

٢٢- للتفصيل ينظر : جمال واكيم , صراع القوى الكبرى على سوريا , الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١ , (بيروت : شركة المطبوعات , ٢٠١٢) , ص٢٠٢ .

٢٣- WWW.France٢٤.Com

٢٤- المصدر نفسه .

٢٥- http://WWW.Youtube.Com

٢٦- Ecssr.ac.achttp://WWW .

٢٧- أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي , التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط , (الأردن , دار الحامد للنشر , ٢٠١٢) , ص٢١١ .

٢٨- بول فندلي , امريكا في خطر , ترجمة : أنطوان باسيل , (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , ٢٠١١) , ص٣٠٨ .

٢٩- محمد السعيد إدريس , اتجاهات متعاكسة : مواقف الفاعلين الأقليمين غير العرب تجاه التطورات العربية , مجلة السياسة الدولية , القاهرة , العدد ١٨٨ , أبريل ٢٠١٢ , ص٧٩ .

٣٠- محمد السعيد إدريس , مآل الفكر القومي , مجلة شؤون الأوسط , بيروت , العدد ١٣٤ , شتاء ٢٠١٠ , ص١٨ .

٣١- يوري دادوتش وميشيل دبون , ردود الفعل الأمريكية والأوربية أزاء الثورة العربية : مالفكرة الكبرى , ترجمة : سميرة إبراهيم عبد الرحمن , مجلة دراسات دولية , جامعة بغداد , العدد ٥٠ , تشرين الأول ٢٠١١ , ص١٩٩.